اتحاد المغرب العربي كتكتل اقتصادي إقليمي

لجنف منيرة طالبة دكتوراة
جامعة سوق أهراس

د شريط كمال استاذ محاضر ا
جامعة تبسة

د السعيد صالح استاذ محاضر ا
جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص

اتجه العالم اليوم نحو التكتلات الاقتصادية، قصد بناء اقتصاد عالمي متماسك، ما أدى بظهور تكتلات اقتصادية إقليمية. من بين التكتلات الإقليمية اتحاد المغرب العربي، الذي يهدف لحل الخلافات والمشاكل في المنطقة وتحقيق اندماج اقتصادي وتحالف سياسي من أجل حماية مصالحه وخدمة مستقبل شعوبه.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، التكتلات الإقليمية، اتحاد المغرب العربي.

Absract

Today, the world is moving towards economic blocs, in order to build a coherent global economy, leading to the emergence of regional economic blocs. Among the regional blocs is the Arab Maghreb Union, which aims to resolve differences and problems in the region and achieve economic integration and political alliance in order to protect its interests and serve the future of its peoples.

Keywords: Economic blocs, regional blocs, and the Arab Maghreb Union.

مقدمة

العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم أدت إلى المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد قصد بناء اقتصاد عالمي متماسك. وفي هذا الإطار، ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة، المال والتجارة، نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية، جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

تعتبر التكتلات الإقليمية سمة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، حيث لا نكاد نجد قارة أو إقليما يضم دولا متجانسة ولها نقاط مشتركة إلا ودخلت في تكتل تحمي فيه مصالحها وتطور مواردها لخدمة مستقبل شعوبها. فبالاتحاد والاندماج تستطيع الدول تحقيق الكثير من الامتيازات لم تكن لتحققها منفردة، فلا يمكن تصور دول كبلجيكا وهولندا والبرتغال. بالقوة والحصانة التي يتمتعون بها اليوم خارج الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

لقد كانت فكرة إنشاء "اتحاد المغرب العربي" واعدة بمستقبل مشرق لشعوب المنطقة تنسي سنوات من النكسات التي عاشتها الدول العربية بصفة عامة ودول المنطقة خاصة، اتحاد تذوب فيه الخلافات والمشاكل العالقة لصالح اندماج اقتصادي وتحالف سياسي يعزز الانسجام الشعبي والثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة، وهذا ما يؤدي لطرح التساؤل التالي: هل استطاع اتحاد المغرب العربي تحقيق التكامل الاقتصادي؟ بالرغم منالمشاكل العديدة التي واجهته منذ تأسيسه سنة 1989 إلى يومنا هذا.

للإجابة عن هذا التساؤل قسمت الدراسة إلى محورين أساسين:

- ✓ مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي؛
- ✓ اتحاد المغرب العربي.

أولا: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري، سنحاول التطرق إليه باختصار من خلال التالي:

1ـــ مفهوم التكامل الاقتصادي

سوف نحاول تحديد مفهوم التكامل لغة، ثم مفهوم التكامل الاقتصادي بالتطرق إلى التعاريف التي جاء بها مختلف الاقتصاديين.

أ ـــ مفهوم التكامل لغة

وهو، تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة. ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة[i].

ب ـــ التعريف الاقتصادي

يمكن تعريف "التكامل الاقتصادي" بأنه عملية وحالة، إذ:[ii]

- ✓ بوصفه **عملية**، فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة؛
- ✓ وبوصفه **حالة**، فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

يجدر بنا أن نشير إلى أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل. يلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل[iii]:

✓ فالأستاذ بيار بلاسا "B. Blassa" يرى أن التكامل الاقتصادي هو "عملية وحالة". فبوصفه عملية، فهو يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية؛

✓ ومن ناحية أخرى يشدد روبسون Rubson 1987، على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال، ويرى روبنسون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة؛

ويبقى المفهوم الشامل للتكامل الاقتصادي يتلخص في أن[iv]:

"التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود، أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء".

ووفقا لنظرية التكامل في الفكر الاقتصادي، ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز والقيود، وحسب مستوى الإزالة تتمايز صور (Types) التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area)، والاتحاد الجمركي(Customs Union)، والسوق المشتركة (Common Market)، والاتحاد الاقتصادي (Economic Union)، والاندماج الاقتصادي الكامل (Complete Economic Integrat)، التي تمثل مراحل متعاقبة، أي أن هناك:

- ✓ التكامل بتحرير التجارة Trade Intégration؛
- ✓ التكامل بتحرير عناصر الإنتاج Factor Intégration؛
- ✓ تكامل الأسواق Integration of thr Markets؛
- ✓ تكامل السياسات Policy Intégration؛
- ✓ التكامل المؤسسي Institutional Intégration؛
- ✓ التكامل النقدي Monetary Integration.

ويغلب على كل هذه الصور للتكامل الاقتصادي، ما يسمى التكامل الإقليميRegional Integration وليس التكامل على النطاق العالمي Would Wide Integration.

2 ـــــ الإطار النظري للعملية التكاملية

ومن وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية، يفرق المحلل الاقتصادي بين خمسةأنواع من التكامل الاقتصادي،وهذا يفيد كثيرا في فهم المصطلح الخاص بالتكتل الاقتصادي- يمكن التمييز بين هذه الأنواع على نحو ما يلي[v]:

أ ـــــ منطقة تجارة حرة: ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعرفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم؛

ب ـــــ إتحاد جمركي: في هذه الصورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، أو ما يسمى "الجدار الجمركي"؛

ج ـــــ سوق مشتركة: بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال- فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة؛

د ـــــ إتحاد اقتصادي: إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال– فيما بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها؛

هـ ـــــ اندماج اقتصادي: تتضمن بالإضافة إلى ما قدمناه في المراحل الأربع السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجرى في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا. وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي تام لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدات سياسية فعلية.

يمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل التالي[vi]:

الشكل رقم (01): مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته.

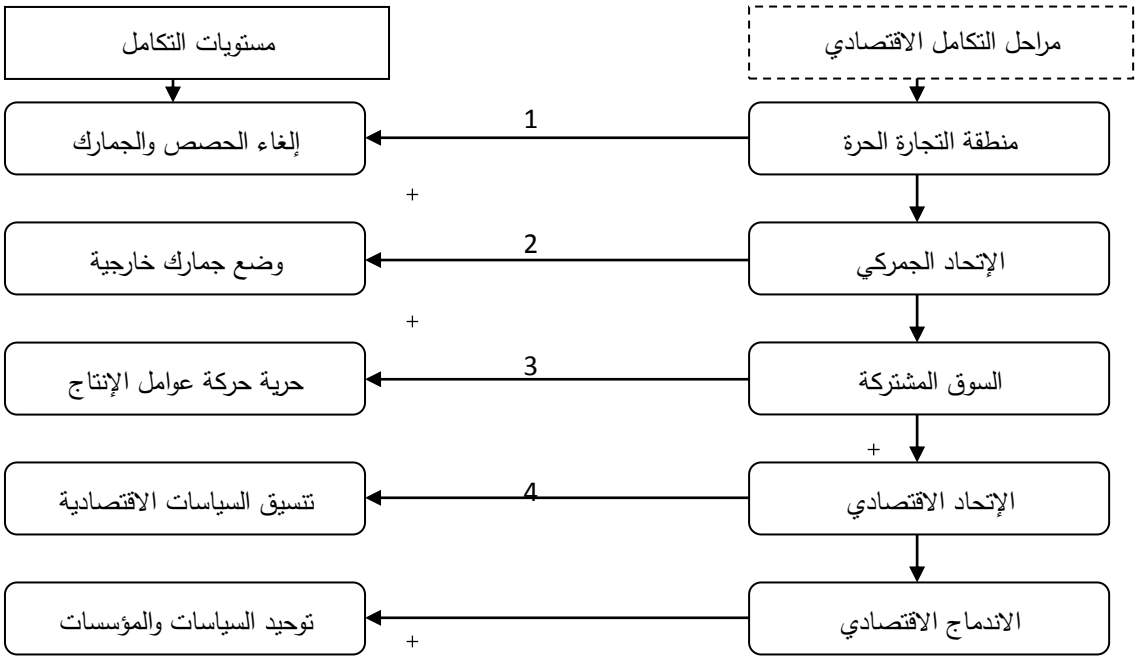

المصدر: بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 109.

3 ـــــ المقارنة بين التكامل الاقليمي والبديل

والجدير بالذكر أن الرؤية الحديثة للتكامل الاقتصادي تجمع بين الإقليمية والعالمية أو العولمة Globalisation، وفيما يلي نوضح خصائص كل من التكاملين (الإقليمي والبديل) في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين التكامل الإقليمي والبديل.

الخصائص	التكامل التقليدي الإقليمي	التكامل البديل
النطاق الجغرافي	الإقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستوياتالاقتصادية	التباين وتولي عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتسكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم	خارجي، بحثا عن اندماج مأمون في العالم
تحرير التجارة	ترتيبات تفصيلية بدءا من منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة، واتحاد اقتصادي واندماج اقتصادي.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات.
العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأول تقدما.
العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنيته يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحرية رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	* الالتزام بحرية قوى السوق. * وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
الوطن العربي	/	* إقامة سوق عربية مشتركة. * ولادة منطقة التجارة العربية الحرة.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص17.

في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وحسب المنظمة العالمية للتجارة، التي تحث على أن الدولة الأولى (القائدة) بالرعاية ودمجها بإمكانيات اتفاقيات التجارة الإقليمية في قاعدة تقول: "كل مجموعة من الدول يمكنها تشكيل منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي لإزالة الحواجز فيما بينها".

وحددت مجموعة من المتطلبات للتطبيق[vii]:

- ✓ الكل هو الأساس: أي الفواصل والموانع والمعوقات بين الأعضاء غير موجودة، ولا إهمال أو استثناء أحد الأجزاء سواء الصغيرة أو الكبيرة منها، حيث أن المنطقة الحرة هي مجموعة أو اثنتين أو أكثر من القطاعات الجمركية الملتزمة والمرتبطة بنظام أو نظم تجارية فيما بينها؛
- ✓ القيود والموانع التجارية ضد الدول غير الأعضاء لاتكون أكثر من قبل؛
- ✓ أي خطة أو برنامج من أجل تكوين إتحاد جمركي أو منطقة حرة يجب أن يتم في وقت أو فترة معقولة.

إلا أن هناك من يرى –من الاقتصاديين– لتحفيز التكامل لا بد من وجود دولة مركز أو قائدة في التكتل كعامل من عوامل التكامل بشرط ألا تكون من الدول الكبرى، حتى لا تطغى التزاماتها الدولية على قواعد عمل التكتل.

4 ـــــ أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي

من خلال ما سبق، تبرز أهمية المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي ودوافع قيامها والتي تتميز في مجملها بالخصائص التالية[viii]:

- ✓ التأثير إيجابيا في الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها بصورة مترابطة؛

✓ إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية "التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه"، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة؛

✓ القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان "مثل ما يفعله الاتحاد الأوربي"، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة "التي تتذرع بها الدول النامية" بصورة تدريجية باتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي؛

✓ إنها مشروعات ذات أحجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة.

وتزداد فعالية المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة فيما يلي[ix] :

✓ لاتمس إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فإنها تكون أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.

✓ إنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، لأن ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة، أي تطوير الهياكل الإنتاجية؛

✓ تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية وعملية راسخة، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية؛

✓ إنها على عكس الأساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لاتتطلب تحريرا لكامل التجارة أو عوامل الإنتاج، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه إن المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفرض نفسها دوما أيا كانت حدود التكامل، لأنها الأداة الأكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الإنتاج . ولذا نجد أنها تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

5ـــ التكتل الاقتصادي

سنتطرق إلى مفهوم التكتل بصفته أنه يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، إضافة إلى أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي.

أ ـــ مفهوم التكتل

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن "درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينه،ا ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[x].

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل.

ب ـــــ أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي

نشير إلى أن هناك أسبابا موضوعية ترتبط بظاهرة "تمويل الإنتاج" وتخضع لها جميع الدول في الاقتصاد الدولي المعاصر. إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى تختلف باختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، حتى بين الدول التي تنتمي لنظام اقتصادي واجتماعي واحد. وهذه العوامل هي التي تؤدي إلى هذا الطابع الإقليمي لمشروعات التكامل المعاصرة.

وعليه من أسباب ظهور المشاريع التكاملية الإقليمية ما يلي:

- ✓ تفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمي لوجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي[xi]؛
- ✓ العامل السياسي الذي يلعب دور المحفز يدفع الأقطار المختلفة على تكوين مجموعات إقليمية تكاملية فيما بينها.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي

لقد كانت فكرة إنشاء "اتحاد المغرب العربي" واعدة بمستقبل مشرق لشعوب المنطقة تنسي سنوات من النكسات التي عاشتها الدول العربية بصفة عامة ودول المنطقة خاصة، اتحاد تذوب فيه الخلافات والمشاكل العالقة لصالح اندماج اقتصادي وتحالف سياسي يعزز الانسجام الشعبي والثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة، لكن هذا الاتحاد ستعترضه مشاكل عديدة منذ تأسيسه سنة 1989 إلى يومنا هذا.

1 ـــــ نشأة اتحاد المغرب العربي

أعلن زعماء كل من دول المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا في السابع عشر من فبراير عام 1989 عن تشكيل "اتحاد المغرب العربي" في مدينة مراكش المغربية، وذلك بهدف توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين دول الاتحاد بعضهم ببعض وبين شعوبهم، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات هذه الدول والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل بالتدريج على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال[xii].

2 ـــــ مقومات المغرب العربي

أ ـــــ المقومات الطبيعية

تبلغ مساحة "اتحاد المغرب العربي" حوالي 5.782.140 كلم مربع، وتشكل هذه المساحة حولي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة تتركز 41% منها في الجزائر، ويصل طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم، ويصل تعداد سكانه أكثر من 100 مليون نسمة اعتبارا من سنة 2017 حيث يعيش 78% من سكانه مناصفة في الجزائر والمغرب، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة للزراعة من مساحة الاتحاد إلى ما يقارب 3.7% تقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول 'اتحاد المغرب العربي" 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويصل معدل النمو السكاني لدول الإتحاد المغاربي إلى 1.7%[xiii].

ب ـــــ المقومات الاجتماعية

والتي يمكن أن نجملها في:[xiv]

- ✓ وحدة اللغة؛
- ✓ وحدة الجنس والأصل والمنبت؛
- ✓ وحدة التاريخ؛
- ✓ وحدة القيم الروحية؛
- ✓ وحدة جغرافية؛
- ✓ وأخيرا وحدة العادات والتقاليد.

ج ـــــ المقومات الاقتصادية

تعددت المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي حيث[xv]:

تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد.

تونس لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقية، إلا أنها استطاعت تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة اقتصادها الوطني، حيث تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات، غير أن الوضع تغير منذ سنة 2011.

تعتبر ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها حيث احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، حيث يساهم قطاع الصناعة ب67.4% وقطاع الخدمات ب31.7% والفلاحة بنسبة 0.9% ومن أهم زبائنها "إيطاليا وألمانيا وفرنسا والصين"، وأهم مزوديها "الصين وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا، والأوضاع تبدلت بعد الإطاحة بالنظام السابق.

الجزائر من أغنى دول الاتحاد باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والتي تشكل 95% من إجمالي صادراتها و60% من عائداتها.

يعتبر المغرب من أقوى الاقتصاديات في دول اتحاد المغرب العربي، فرغم أن المغرب دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، إلا أن اقتصاده يعتمد التنوع والانفتاح كما أن الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54.9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر "للفوسفاط" في العالم، وإطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا، بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الاقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين.

3 ـــــ سبل تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

من أجل تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي يجب أن تتوفر الكثير من الشروط التي تمليها أهمية هذا التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي ومن بين هذه الشروط التالي:

- ✓ ضرورة وجود إرادة سياسية تساعد على إنشاء هذا التكتل وتغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية؛
- ✓ ضرورة العمل وبجهود مثابرة ومستقرة من أجل تطوير الفرد المغاربي نوعيا وتحفيزه والاستفادة من قدراته في إحداث تنمية اقتصادية على المستوى القطري والقومي؛
- ✓ ضرورة بناء هيكل اقتصادي متوازن ومتماسك من خلال إحكام العلاقات الأساسية التي تربط أجزاء هذا الهيكل ببعضها البعض من ناحية وتساهم في نمو اقتصادي ككل من ناحية أخرى؛
- ✓ وفي الأخير العمل على توحيد السياسات الاقتصادية العامة بين دول الاتحاد المغاربي.

4 ـــــمتطلبات نجاح التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي الذي يعتمد على التبادل التجاري وتطوير المشاريع المشتركة الكبرى، لابد من توفر العوامل الأساسية التالية[xvi] :

- ✓ القناعة التامة والإرادة السياسية القوية لدى الأنظمة المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي؛
- ✓ وجود خطة متكاملة على المستوى المغاربي، بحيث تكون امتدادا للتخطيط المحلي؛
- ✓ لا بد أن يستند التخطيط المشار إليه إلى ضرورة إقامة مشروعات إنتاجية مشتركةقادرة على ربط القطاعات الإنتاجية المحلية في دول الاتحاد؛
- ✓ إقامة مجلس للتخطيط الاقتصادي القومي قادر على اتخاذ قرارات تنموية تنبع من واقع واحتياجات هذه الدول.

وفضلا عن العوامل السابقة التي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على نجاح وقيام هذا التكتل الاقتصادي فإن هناك عوامل أخرى ترتبط باقتصاديات هذه الدول والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة: انطلاقا من هذا التنوع في الثروات فإنه يمكن تشكيل تكامل يكون مصدرا للتقدم الاقتصادي في هذه الدول: السمك و الحديد في موريتانيا،السمك والفوسفات والزراعة في المغرب، النفط والزراعة في الجزائر، النفط في ليبيا، رأس المال البشري في تونس؛
- ✓ التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة: هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة مثل المغرب الجزائر وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مثل موريتانيا وليبيا؛

✓ اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر لآخر؛

✓ الوفرات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج كبير الحجم: إن التكامل الاقتصادي يتيح تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغربية لتلبية حاجيات مستهلكيها.

5 ـــــ معيقات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي والإقليمي عبر المناطق الحدودية

هناك معيقات كثيرة مازالت حاجزا أمام أية خطوة يمكن أن تجعل هذا التكتل واقعا نعيشه ويستفيد منه المواطن في دول المغرب العربي، وهذه المعوقات هي[xvii]:

✓ اختلاف الأنظمة السياسية: حيث تعد العوامل السياسية الأقوى في عرقلة مشروع بناء اتحاد المغرب العربي، وهذه أهم الأحداث[xviii]:

أ.ففي بداية السبعينات، دخلت دول المغرب العربي في سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، فتونس وليبيا أعلنتا في شهر يناير 1974 وحدة اندماجية بينهما سرعان ما تنصلت منها تونس في نفس السنة، وهو ما أدى لاحقًا إلى ما يشبه الحرب الباردة بين البلدين حيث تنتعش العلاقة تارة وتتوتر تارة أخرى؛

ب. ثم قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في شهر مارس 1983 في مدينة تونس والتحقت بهما موريتانيا، وقد نظرت الرباط وطرابلس بعين الشك لهذا التحالف، حيث اعتبرتاه موجهًا ضدهما، فردتا الفعل وأسستا الاتحاد العربي الأفريقي في شهر أغسطس 1984 في مدينة وجدة المغربية، لكن سرعان ما تفكك هذا الاتحاد سنة 1986؛

ج. كما استاءت ليبيا من عدم تضامن دول المغرب العربي معها في مواجهة الحصار الدولي الذي تعرضت إليه بسبب قضية لوكربي، أما علاقة المغرب والجزائر فقد وصلت إلى شبه قطيعة، حيث تتهم الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر المغرب بمساعدته للجماعات الإسلامية المسلحة في حربها ضد دولتها، أما المغرب، فقد اتهم بدوره الجزائر بكون مخابراتها العسكرية كانت مسؤولة عن تفجير فندق مراكش في أغسطس 1994، وفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين وردت الجزائر الفعل بأن أغلقت حدودها رسميًا مع المغرب؛

د. ويعتبر مشكل الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب من الأسباب الرئيسية لفشل هذا الاتحاد وكان لتخلي إسبانيا عنالإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من إقليم الصحراء المغربية محورًا مهمًا من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغاربية عامة والعلاقات المغربية – الجزائرية خاصة، وأن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله مع الآخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.؛

✓ اختلاف الأنظمة الاقتصادية في دول المغرب العربي: فالجزائر وليبيا مثلاً تشتركان في اعتماد اقتصادهما على تصدير المحروقات من نفط وغاز الذي تتجاوز نسبته من التصدير الإجمالي 90%، أما المغرب وتونس وموريتانيا فيعتمدون أساسًا على قطاعات الفلاحة والصناعة وبخاصة الخدمات التي ترتكز على السياحة، وتعيش هذه البلدان، تونس والمغرب بالأساس، تنافسًا شديدًا فيما بينها، فهي تعتمد في مبادلاتها التجارية على السوق الأوروبية، حيث نجد تنافسًا كبيرًا بين المغرب وتونس في قطاع السياحة وتصدير الفوسفات والمنتجات الفلاحية والأنسجة؛

✓ العوامل التاريخية والثقافية: تاريخيًا لم يكن هناك اتفاق بين دول الاتحاد حول كيفية البناء الاقتصادي للمغرب العربي؛ فالجزائر وليبيا كانتا من أنصار التجربة الاشتراكية وهيمنة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية متأثرتان بالنموذج السوفيتي وبتجربة أوروبا الشيوعية حيث ارتبطتا معهم باتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري، أما المغرب وتونس فقد أعربتا عن عزمهما انتهاج الاقتصاد الليبرالي ودعم الرأسمالية الناشئة في وطنيهما منحازين بذلك إلى تجربة الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومبرمين اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري معه.أما ثقافيًا: يمكن تقسيم دول المغرب العربي إلى كتلتين، الأولى تجمع أربع دول (المغرب، الجزائر، موريتانيا وتونس) والثانية تجمع ليبيا منفردة، فالقاسم المشترك للدول الأربع الأولى هي الحضور القوي للثقافة واللغة الفرنسية في

أوطانها، فالفرنسية، لغة شديدة الانتشار في هذه الدول، ولها مناصرون في الإدارة وفي الجامعات وقطاع التعليم وحتى عند السياسيين عكس ليبيا الذي تغلب عليها العربية والإنجليزية، الأمر الذي يجعلها أقرب ثقافيًا وحتى جغرافيا إلى المشرق العربي، وبخاصة مصر، من قربها إلى بلدان المغرب العربي؛

✓ الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، خاصة إذا تحدثنا على مبدأ الإجماع لتمرير أي قرار.

6 ـــــ أهم المبادلات التجارية لدول الاتحاد

تعددت المبادلات بين دول اتحاد المغرب العربي من بينها[xix]:

أ ـــــ تجارة الخدمات

نظرا للتطورات الراهنة أصبحت الخدمات اليوم من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحقق عوائد مالية هائلة، لذلك سارعت جميع المؤسسات الخدمية للاهتمام بها من أجل تحقيق أهدافها.

الجداول التاليةتمثل عائدات صادراتوواردات الخدمات وميزانها التجاريلدول المغرب العربي منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2016.

الوحدة بالمليون دولار أمريكي.

1 ـــــ صادرات الخدمات

جدول رقم (02): عائدات صادرات الخدمات

عائدات صادرات الخدمات							
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	3489	3608	3749	3773	3544	3455	3561
ليبيا	410	40	152	180	79	483	
موريتانيا	119	210	145	186	279	246	181
المغرب	14736	15899	15347	14353	15831	14674	15379
تونس	5632	4618	5077	4831	4734	3294	3136
المجموع	24386	24375	24470	23323	24467	22152	22257

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

من خلال الجدول رقم (02)يتضح أن عائدات صادرات خدمات المغرب العربي ثابتة تقريبا، في الثلاث سنوات الأولى كانت تقريبا 24000 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2013 ، لتنتعش قليلا سنة 2014 أين وصلت إلى 24467 مليون دولار، ثم عاودت الانخفاض، ذلك راجع إلى أن معظم دول الاتحاد المغربي تعتمد على قطاع المحروقات في اقتصادها.

2 ـــــ واردات الخدمات

جدول رقم(03): عائدات واردات الخدمات

واردات الخدمات							
مليون دولار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	11848	12586	10873	10795	11803	11077	10822
ليبيا	6127	4386	6996	8472	7452	4663	
موريتانيا	670	761	1017	999	900	641	670
المغرب	7371	8574	8136	7571	8785	7913	8604
تونس	3234	3178	3196	3304	3400	3076	3002
المجموع	29250	29485	30218	31141	32340	27370	23098

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

من خلال الجدول رقم (03)يتضح أن عائدات واردات خدمات المغرب العربي ثابتة تقريبا، في الثلاث سنوات الأولى كانت تقريبا 30000 مليون دولار ثم لتنتعش قليلا سنة 2013 و 2014 لتصل إلى 32000 مليون دولار، ثم عاودت الانخفاض.

3 ـــــ الميزان التجاري للخدمات

جدول رقم(04):الميزان التجاري للخدمات

الميزان التجاري للخدمات							
مليون دولار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	-8359	-8978	-7124	-7022	-8259	-7622	-7261
ليبيا	-5717	-4346	-6844	-8292	-7373	-4180	0
موريتانيا	-551	-551	-872	-813	-621	-395	-489
المغرب	7365	15899	15347	14353	15831	14674	15379
تونس	2398	1440	1881	1527	1334	218	134
المجموع	-4864	-5110	-5748	-7818	-7873	-5218	-841

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن الميزان التجاريلخدمات المغرب العربي يعاني عجزا بصفة عامة وخاصة في الجزائر، ليبيا وموريتانيا، غير أن كل من المغرب وتونس لا تعاني هذا العجز نظرا لتطور الخدمات ونجاحهما في مجال السياحة من خلال استغلال جميع المقومات والإمكانيات.

ب ـــــ المبادلات المغاربية

من أجل تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي، أقيمت صفقات وشراكات فيما بين دوله، والجداول التالية تمثل أهم المنتجات المصدرة والمستوردة فيما بينهم.

1ـــــ المنتجات المصدرة

جدول رقم(05)يمثل أهم المنتجات المصدرة بين بلدان المغرب العربي

أهم المنتجات المصدرة بين بلدان المغرب العربي				
السنوات/ الوحدة مليون دولار أمريكي	2013	2014	2015	2016
جميع المنتجات مجمعة	4875	5003	3392	3064
موادمعدنية	2666	2867	1501	1064
آلات وتجهيزات	160	161	139	136
الحديد والصلب	139	120	93	102
مواد طاقوية ونووية	117	127	119	198
فواكه وحبوب	106	116	106	84
ملح	104	174	174	118
زيوت حيوانية ونباتية	104	57	81	118
منتجات مصنعة	103	89	79	62
مواد كيميائية	101	101	93	73
بلاستيك ومطاط	98	99	88	97

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

من خلال الجدول رقم (05)المبادلات بين المغرب العربي على العموم محتشمة نظرا لاعتماد دوله على قطاعي المحروقات والفلاحة وبالتالي مجبرة على التعامل مع العالم.

2 ـــــ المنتجات المستوردة

جدول رقم (06)يمثلأهم المنتجات المستوردة بين بلدان المغرب العربي

أهم المنتجات المستوردة بين بلدان المغرب العربي				
السنوات/ الوحدة مليون دولار أمريكي	2013	2014	2015	2016
جميع المنتجات مجمعة	4858	4190	2613	2531
موادمعدنية	3195	2844	1531	1319
آلات وتجهيزات	103	103	83	84
الحديد والصلب	89	80	60	81
مواد طاقوية ونووية	85	81	74	69
فواكه وحبوب	73	60	50	51
ملح	69	153	151	133
زيوت حيوانية ونباتية	69	90	71	62
منتجات مصنعة	66	58	35	47
مواد كيميائية	63	67	63	63
بلاستيك ومطاط	51	55	43	71

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

الجدول رقم (06)يبين الاستيراد بين بلدان المغرب محتشم يتعلق بالمواد الاستهلاكية ونصف مصنعة عادة.

ج ـــــ تعاملات الجزائر مع المغرب العربي

الجزائر كغيرها من دول الاتحاد المغربي تسعى لتحقيق التنمية المغاربية من خلال مبادلاتها مع جيرانها وفيما يلي أهم معاملاتها مع دول المغرب العربي

1 ـــــ صادرات الجزائر

جدول رقم (07) يمثل صادرات البضائع من الجزائر

صادرات البضائع من الجزائر				
الزبائن	2013	2014	2015	2016
ليبيا	22	36	23	31
موريتانيا	29	248	57	39
المغرب	1052	1131	630	499
تونس	1649	1575	846	603
مغرب عربي	2753	2990	1555	1172
العالم	65998	60388	34796	29992

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

عوائد الجزائر من صادراتها لاتحاد المغرب العربي تقريبا 4 % من صادراتها نحو العالم، ذلك راجع أن معظم بلدان المغرب العربي هي بلدان العالم الثالث.

2 ـــــ واردات الجزائر

جدول رقم (08) يمثل واردات البضائع بالنسبة للجزائر

واردات البضائع بالنسبة للجزائر				
2016	2015	2014	2013	الزبائن
0	8	4	317	ليبيا
0	0	1	1	موريتانيا
270	215	217	218	المغرب
431	458	517	489	تونس
701	681	738	1024	مغرب عربي
47091	51803	58618	54910	العالم

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على إحصاءات الاتحاد المغربي

تسعى الجزائر كباقي الدول لتحقيق التنمية والاكتفاء من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد غير أن الوضع الاقتصادي يجبرها على التعامل مع الخارج.

الخاتمة

تتجلى الأهمية الكبرى لاتحاد المغرب العربي في تحقيق رفاهية الشعوب المغاربية وتقدمها من خلال تنقل الأشخاص بفتح الحدود ورؤوس الأموال والسلع والبضائع، أما على المستوى الأمني فان من شأن الاتحاد الحفاظ على استقرار منطقة شمال أفريقيا برمتها وضمان واستتباب الأمن بها، أما على المستوى السياسي فمن شأن الاتحاد تطوير العلاقات الدبلوماسية وتوطيد أواصر الأخوة والتعاون على مستوى المجال السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين بالمنطقة.

رغم الطموح الكبير الذي كان يحمله مشروع الاندماج المغاربي، إلا أن الواقع أثبت فشله من جميع النواحي كما تدل جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، من خلالمحاولة إفشاله خارجيا كعدم رغبة الدول الكبرى في رؤية مجموعة من الدول العربية متحدة ومستقلة في قرارها، فالمغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وشريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي منحه ''الوضع المتقدم''، والجزائر حليف استراتيجي لروسيا تاريخيا حيث تلعب هذه العوامل بشكل سلبي وبطريقة غير مباشرة في قبر مشروع الاتحاد. كذلك الاتحاد الأوروبي وهو أكبر وأقرب تجمع اقتصادي قريب من دول ''اتحاد المغرب العربي'' لن يرضى بوجود تجمع متجانس ومتحد ومستقل ومنافس له، وهو ما يفسر المبادرة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق ''نيكولا ساركوزي'' والمتمثلة في الاتحاد من أجل المتوسط'' والتي أراد أن يجمع فيها دول جنوب وشمال حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه المبادرة هي الأخرى لم تلق النجاح.

المراجع

1. إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة... والتكتلات الإقليمية البديلة"، (مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.
2. حسين عمر، "الاقتصاد والعولمة"، دار الكتاب الحديث، 1998.
3. عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، (مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003
4. علي لطفي، التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996.
5. قدور بوزيدي، "التكامل الاقتصادي العربي"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999
6. محمد حمشي، ''أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟''، ملحق مجلة السياسة الدولية عدد يوليو 2014.
7. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986.
8. بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

المواقع الالكترونية

9. www.aljazeera.net/specialfiles
10. www.IMF.org

11. موقع اتحاد المغرب العربيwww.maghrebarabe.org/ar
12. https://www.noonpost.org/

[i]- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفيةالثالثة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص13.

[ii]- حسين عمر، "الاقتصاد والعولمة"، (دار الكتاب الحديث، 1998)، ص 7-8.

[iii]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 – 15.

[iv]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[v]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 8 – 9.

[vi]ـــــ بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 109.

[vii]-www.IMF.org

[viii]ـــــ علي لطفي، التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996، ص ص 187-188.

[ix]قدور بوزيدي، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999، ص69.

[x]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص30.

[xi]- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص72.

[xii]ـــ أنظر معاهدة إنشاء الإتحاد، على موقع اتحاد المغرب العربيwww.maghrebarabe.org/ar

[xiii]ـــ ميغيل هيرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، النجاح الجديدة-الدار البيضاء، طبعة أولى 2005.ص 270.

[xiv]- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة... والتكتلات الاقليمية البديلة"، (مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002)، ص101.

[xv]ـــــ دول المغرب العربي. معلومات أساسية. من إعداد: قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت،www.aljazeera.net/specialfiles

[xvi]ـــــ محمد حمشي، "أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية عدد يوليو 2014، من ص 23إلى ص 28، ص 27.

[xvii]ـــــ ميغيل هيرناندو دي لارامندي، "السياسة الخارجية للمغرب"، مرجع سبق ذكره ص 283و.284

[xviii]ـــــ https://www.noonpost.org/

[xix]ـــــ موقع اتحاد المغرب العربيwww.maghrebarabe.org/ar .